

الدبلوم التنفيذي في الإدارة الحكومية	
السياسة الصحية لمواجهة جائحة كورونا - الولايات المتحدة الأمريكية	
فترة إدارة دونالد ترامب	
محمد جلال حسن عثمان	مقدم الورقة

تلخيص

تركز الورقة على السياسة العامة الصحية لمواجهة جائحة كوفيد 19 بالولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وتوضح طبيعة الدور الذي لعبته الأطراف المختلفة في دفع إدارة ترامب للإهتمام بالموضوع وكيف أدى انفراده في سياساته العامة لمواجهة الجائحة بكثير من القرارات العشوائية والتخبط بعيداً عن المؤسسات المختصة ما أدى لصدمات ومحاولات تبرير القرارات للرأي العام في الوقت الذي شنت فيه منظمات وهيئات اعلامية وصحفية نقداً لسياسات ترامب في مواجهة الجائحة وكيف أدى كل ذلك إلى تداعيات سياسية واقتصادية.

.....

سجلت أو حالة رسمية مصابة بفيروس كوفيد-19 بالصين في ديسمبر عام 2019 في مدينة ووهان في حين تم رصد أول إصابة في الولايات المتحدة في يناير 2020 وأدى انتشار الوباء عالمياً بوتيرة متسارعة إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 فيروس كورونا المستجد (COVID-19) بأنه يمكن وصفه "جائحة" علماً بأن كلمة "جائحة" تعني وصول الأمر إلى مرحلة خطيرة ولا يمكن أخذ الموضوع بإستخفاف ولا مبالاة بل لابد من أخذه على محمل الجد كما أكد ذلك مدير منظمة الصحة العالمية حيث اشار إلى "إن الأسبوعين الماضيين شهدا زيادة في عدد حالات الإصابة بالفيروس خارج الصين بـ 13 ضعفاً، وزاد عدد البلدان المتضررة ثلاثة أضعاف. وأن هناك الآن أكثر من 118,000 حالة في 114 دولة، وفقد 4,191 شخصاً حياتهم، فيما يصارع آلاف آخرون من أجل حياتهم في المستشفيات". [الموقع

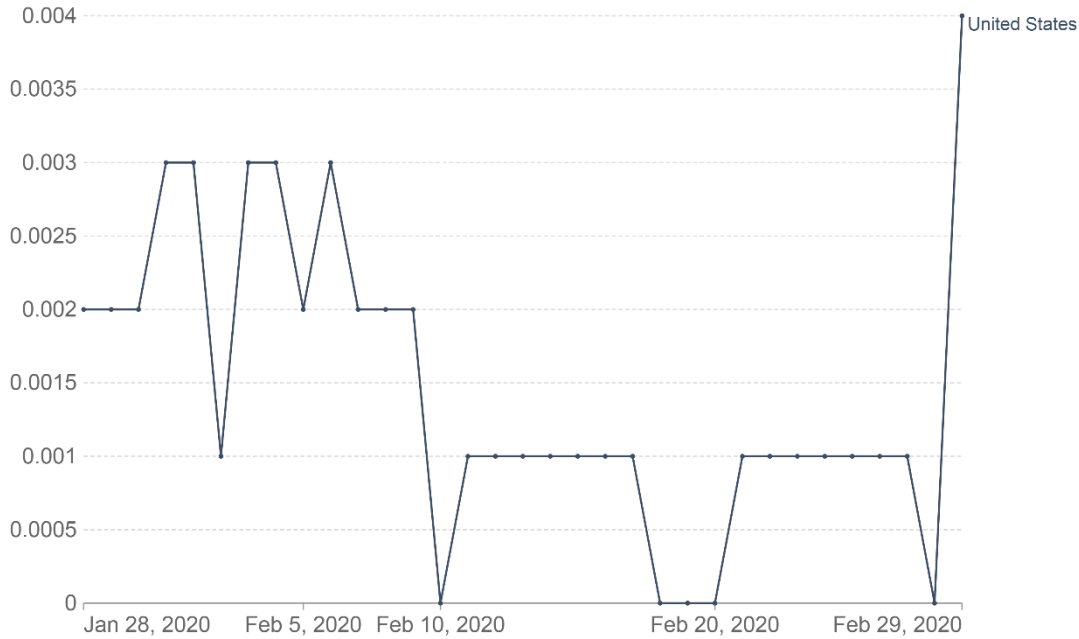
الرسمي لمنظمة الصحة العالمية]

ثم أدى انتشار حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 سريعاً في الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقه من أحداث ووقائع منها الاندفاع نحو شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها واصابة العشرات بجروح اثر حوادث التدافع والصراعات في المحلات التجارية ونفاذ العديد من السلع وارتفاع شراء السلاح في بعض الولايات وتأثر أسهم البورصة الأمريكية أدى ذلك الى وضع موضوع وباء كوفيد-19 على أجندة إدارة ترامب.

Daily new confirmed COVID-19 cases per million people

7-day rolling average. Due to limited testing, the number of confirmed cases is lower than the true number of infections.

Our World
in Data



Source: Johns Hopkins University CSSE COVID-19 Data

CC BY

مخطط حالات انتشار الوباء في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 28 يناير 2020 وحتى 29 فبراير 2020

دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب

إن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة علاقة متبادلة وديناميكية؛ ولكن هذه العلاقة

المتبادلة تختلف حسب النظام السياسي السائد، وحسب عوامل كثيرة أخرى؛ كنوع القضية المطروحة ودرجة تماسك الجماهير، ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام حر مؤثر في السياسة العامة

كما تختلف العلاقة من قضية إلى قضية؛ فتأثير الرأي العام قد يكون هامشياً ومحدوداً بالنسبة إلى بعض القضايا، وقد يكون حاسماً وكبيراً بالنسبة إلى البعض الآخر. يمكن أن يظهر تأثير الرأي العام على السياسة العامة في صورتين: أولاًهما، ما يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسة، وثانيتهما: إحجام المسؤولين عن أو تجاهلهم اتخاذ موقف أو قرار من المتوقع أن يواجه بمعارضة شعبية قوية. [د. مروة عبدالمنعم]

تُظهر أزمة فيروس كورونا ملمحاً جديداً للآزمات العالمية، وهو تصاعد أهمية البعد المجتمعي وتأثيره على إدارة الآزمات، ولا سيما من خلال منصات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، فقد كان “المجتمع” طرفاً أساسياً في الأزمة منذ اندلاعها، وذلك نتيجة للانتشار الواسع للمعلومات على الشبكة الإلكترونية.

وقد كشفت جائحة كورونا عن اختلالات كبيرة في نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية، بل والسياسية أيضاً في كثير من دول العالم. ولم تنج دول صناعية غنية بمواردها المالية ومتقدمة علمياً وطبياً من هذا الوباء سريع الانتشار، أو من التداعيات المجتمعية التي تؤثر في الرأي العام بسبب عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الآزمات.

وحيث أن الأوبئة تُعد من الخبرات الاجتماعية التي تترك تأثيرات طويلة المدى، وتظل انعكاساتها

لسنوات، وقد تساهم في تطوير أو تغيير الملامح الاجتماعية للدول، خاصة مع زخم التفاعلات التي تصاحب فترة وجود الوباء .

وتشير سيكولوجيا الأوبئة إلى وجود طبيعة مزدوجة للسلوك الإنساني، حيث يغلف بقشرة من العقلانية تُخفي اتجاهات وتحيزات لا منطقية. وفي الأوقات الطبيعية، يتمكن غالبية البشر من الحفاظ على قدر من العقلانية بطريقة أو بأخرى، غير أنه في الأزمات تأخذ اللاعقلانية بزمام الأمور، ويدفع الخوف والقلق والارتباك الفرد نحو سلوكيات متناقضة غير منطقية، ويستعيد الفرد نمطاً أشبه بالحياة البدائية غير المتحضرة التي تحركها المشاعر والاحتياجات البدائية حتى تسيطر على الفرد تماماً. [شوتز]

ولكن كيف استجابت ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لكل هذه التحديات؟

في 21 يناير 2020 ، في ولاية واشنطن، عندما ظهرت في الولايات المتحدة أول إصابة بفيروس كورونا المستجد، سرعان ما قلل ترامب من أهمية التهديد، وأصر على أن الأمور تسير على ما يرام وتحت السيطرة. اتخذ ترامب هذه المواقف على الرغم من سلسلة التحذيرات المتزامنة من الخبراء والمسؤولين الذين يحاربون الأمراض المعدية والأوبئة والأمن البيولوجي. في نفس الشهر، احتوى تقدير استخباراتي أرسله إليه مدير المخابرات الوطنية الأمريكية على تحذير بأن الولايات المتحدة تعرضت للفيروس بعد اندلاعه في الصين في ديسمبر 2019، لكن ترامب تجاهل التحذير وجادل بأن الأمر برمته كان مجرد "احتيال" من قبل الديمقراطيين!

كان أول عمل لترامب في 31 يناير 2020؛ أصدر مرسوم يمنع معظم الأجانب الذين زاروا الصين مؤخراً من دخول الولايات المتحدة. لكن الحظر لا يشمل سفر الأمريكيين إلى هناك. مع تفاقم المشكلة وإصابة المزيد من الأمريكيين بالفيروس، واصل ترامب التعامل مع الأزمة كما لو أنها مجرد معركة إنتخابية! واستمر أيضاً في الحد من المخاطر التي يشكلها الوباء خوفاً من أن يؤدي الانهيار الاقتصادي إلى إضعاف فرص انتخابه مجدداً. ونتيجة لذلك، أهدرت الحكومة الوقت بدلاً من محاولة سن إجراءات أكثر صرامة لاحتواء الفيروس وإبطاء انتشاره. مثل التنسيق بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لتحسين استعدادها. والإسراع في تصنيع المعدات الوقائية، وإعداد المعدات اللازمة للكشف عن المرض، وزيادة نسبة عمليات الفحص، وتصنيع أجهزة التنفس الصناعي، وحث الأمريكيين على اتخاذ الاحتياطات اللازمة في مواجهة ذلك، إلى جانب تعليق السفر من وإلى الدول الأخرى، وإجراء فحوصات طبية صارمة للقدامين إلى الولايات المتحدة. لكن كل ذلك لم يكن ضمن أولويات ترامب وسياساته.

بمرور الوقت، أدرك ترامب أن الجائحة لم تكن أزمة قصيرة الأمد وعابرة، لكنه استمر في التعامل معها من حيث تأثيرها على البورصة وصورته وقيادته. بل في الواقع، ضغطت إدارته على الكونغرس لخفض ميزانيات المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية والمعاهد الوطنية للصحة أثناء الوباء، لكن الكونغرس رفض. ثم بدأ ترامب في الترويج لفكرة أن الفيروس سوف يختفي مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف. وغرد ترامب على تويتر: “موسم الأنفلونزا على الأبواب! كثيرون يموتون بسبب الأنفلونزا كل عام، في بعض الأحيان أكثر من 100 ألف، على الرغم من

توفر اللقاح. هل ستغلقون بلادنا؟ لا، تعلمنا كيف نعيش معها، تماماً كما نتعلم التعايش مع

كوفيد، الذي يكون في معظم السكان أقل فتكا بكثير." وردت شركة تويتر بوضع ملصق تحذيري

على التغريدة قائلة إن المنشور يتضمن معلومات يُحتمل أن تكون مضللة. [رويترز]

إن انهيار الأسواق المالية، وتدخل الجمهوريين في الكونجرس، وإصابة بعض حلفائه بالفيروس، أقنعه أخيراً أن الوضع خطير. في ذلك الوقت، اتخذ ترامب نهجاً جديداً من خلال تحميل الآخرين المسؤولية عن تفشي الفيروس. واتهم الصين بإخفاء حجم الكارثة عن العالم، واتهم الديمقراطيين بتأجيج انتشار الفيروس في الداخل لأنهم من داعمي سياسات فتح الحدود، وأخيراً ألقى باللوم على سلفه، باراك أوباما، في التسبب في نقص حاد في أجهزة الكشف عن المرض في حين أن إدارة ترامب هي التي أغلقت، عام 2018، مكتب الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي. وكان هذا المكتب يتبع مجلس الأمن القومي الأميركي.

لم ينعكس فهم ترامب لخطورة الأزمة أخيراً على أدائه في التعامل معها. لذلك بدأ فريق الرئيس بالضغط عليه لأخذ زمام المبادرة وتعبئة قدرة الحكومة الفيدرالية لإصلاح المشكلة. قرر ترامب مخاطبة الأمة من المكتب البيضاوي في نفس الليلة التي أعلنت فيها منظمة الصحة العالمية رسمياً أن فيروس كورونا جائحة عالمية، محذرة الشعب الأمريكي من إنتشار العدوى بشكل كبير. من الواضح أن الخطاب كتب على عجل من قبل مستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر ومستشاره الآخر ستيف ميللر. بينما كان الخطاب قصيراً، لا يزيد عن عشر دقائق، وكان من المفترض أن يقدم ترامب على

أنه زعيم الأمة في هذه المرحلة الحرجة، فقد احتوى على أخطاء جوهريّة. وهو ما دفع الوكالات المختصة إلى محاولة تصحيح المغالطات.

يتكون الخطاب من ثلاثة إجراءات رئيسية وهي:

• تقييد السفر من أوروبا إلى الولايات المتحدة، باستثناء الأمريكيين الذين يرغبون في العودة، والذين يحتاجون إلى الخضوع لإجراءات الفحص المناسبة. القرار يستثني المملكة المتحدة لأول مرة، بحجة أن لديها سياسة حدودية قوية رغم أنها تعاني تفشي هذا الفيروس، كباقي الدول الأوروبية. كما أعلن ترامب أن قرار التعليق سيّشمل التبادل التجاري مع أوروبا، إلا أن الإدارة عادت لاحقاً لتوضح أنه لن يشملها قرار التعليق. وبعد أيام، تمت إضافة بريطانيا إلى قائمة الدول التي يشملها قرار تعليق السفر. وقد أثار القرار غضب الاتحاد الأوروبي؛ ذلك أنه جاء من دون تنسيق معه.

• وعد ترامب أن تقوم شركات التأمين الصحي بتغطية جميع نفقات علاج مشتركها المصابين بالفيروس. لكن الإدارة عادت وصححت هذه المعلومة، موضحة أن التغطية ستقتصر على اختبارات الإصابة بالعدوى من عدمها.

• تقديم حزم تحفيز اقتصادية بعشرات المليارات من الدولارات، مثل قروض ميسرة للأعمال الصغيرة، وتمديد مهلة دفع الضرائب إلى الحكومة الفدرالية، ومطالبة الكونغرس بأن يعمل على خطة إنقاذ اقتصادي بقيمة تريليون دولار. لكن الديمقراطيين في الكونغرس يعارضون هذه الحزم، لأنها لا تشتمل على ميزانيات للعمال، ولا سيما الذين سيتعطلون عن العمل، ولا ميزانيات كافية للمستشفيات ولوازمها.

استمرت مظاهر الفوضى في تعامل إدارة ترامب مع الأزمة في تدخلاته الشخصية في قرارات فنية وتخصصية دقيقة؛ ما جعل عمل الوكالات المختصة أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، قام ترامب مرارًا بإعطاء آمال عن قرب إنتاج لقاح ضد الفيروس، مع أن الخبراء في إدارته نفوا ذلك. ثم بدأ يروج لأدوية تستخدم في علاج الملاريا كعقاقير لعلاج فيروس كورونا المستجد، وهو ما استلزم تدخل الخبراء والوكالات المختصة في إدارته لكبح جماح تصريحاته. وعلى الرغم من أنه أعلن، في 18 مارس 2020، عن تفعيل قانون الإنتاج الدفاعي الذي يتيح إنتاج المعدات والأجهزة الطبية المطلوبة، فإنه لا يزال يتصارع مع بعض حكام الولايات، كحاكم ولاية نيويورك، ويطالبهم بالعمل بأنفسهم على إيجاد وشراء أجهزة التنفس الصناعي والأسرة الطبية وغير ذلك. [المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات]

وفي أبريل من العام نفسه، قال ترامب إن الولايات المتحدة ستوقف مساهماتها المالية لمنظمة الصحة العالمية. واعترضت مجموعات تمثل أطباء في الصحة العامة والأمراض المعدية، بالإضافة إلى أطباء أطفال، على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وأشاروا إلى أن ذلك سيصعب من مكافحة جائحة فيروس كورونا. ويضر هذا القرار بالاستجابة العالمية ضد فيروس كورونا، وهو يمنع الولايات المتحدة أيضاً من المشاركة في تطبيق إصلاحات ذات مغزى، وإضافة لذلك، يضعف من استجابة البلاد للتهديدات الصحية الأخرى التي تؤثر على الأطفال.

ولطالما كانت الولايات المتحدة أكبر مساهم في المنظمة، إذ أنها منحت ما قيمته بين 107 مليون دولار إلى 119 مليون دولار سنوياً على مدار العقد الماضي، كما أنها قدمت مساهمات إضافية أيضاً تصل إلى 400 مليون دولار كل عام.

استجابة لكل ذلك وجهت العديد من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمتخصصين نقداً حاسماً لتعامل إدارة ترامب مع جائحة كوفيد وشن الإعلام هجوماً حاداً عليه حتى وصل الأمر إلى توقع تأثير ذلك الملف على إعادة انتخاب ترامب مجدداً لولاية ثانية

حيث قال المدير السابق لمراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الدكتور توماس فريدن إن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "فشلت" في الرد على جائحة فيروس كورونا، وفي التقليل من أهمية التهديد القاتل. وتابع قائلاً: "ما يعنيه ذلك هو أننا لم نبدأ في ارتداء الأقنعة عندما كان ينبغي لنا ذلك. لم نأخذ الأمر على محمل الجد، ولم نغلق مبكراً بما فيه الكفاية في بعض الأماكن وأماكن أخرى أغلقناها مبكراً جداً، لفترة طويلة جداً." وتأتي تعليقات فريدن في أعقاب ما كشف عنه في كتاب جديد للصحفي الاستقصائي بوب وودوارد وتسجيلات من مقابلاته مع ترامب تظهر أن الرئيس

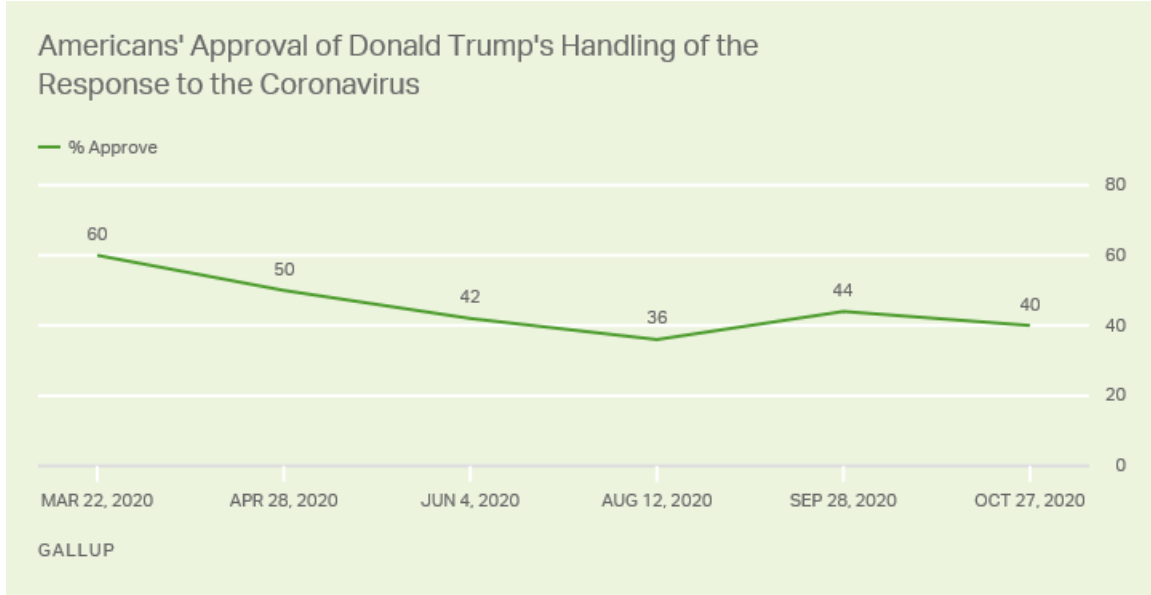
قلل عمداً من التهديد القاتل من فيروس كورونا في وقت مبكر من الوباء. [CNN Health]

وأكد كثير من المراقبين أن استجابة ترمب السيئة وغير الوافية هي ما يفسر السبب وراء وفاة 400 ألف أميركي بسبب هذا المرض بحلول الوقت الذي يترك فيه منصبه. كما تسببت الاستجابة الأميركية المعيبة المنقوصة في اختفاء ملايين الوظائف والشركات (بعضها بشكل

دائم)، وتخلف ملايين الطلاب عن الركب، وفقدان الحكومات والشعوب في مختلف أنحاء العالم احترامها لأميركا.

كان بوسع إدارة ترمب أن تفعل الكثير في التعامل مع فيروس كورونا. ورغم أنها تستحق الثناء للدور الذي لعبته في التعجيل بتطوير لقاحات كوفيد-19، فإن هذا الإنجاز تقوض جزئياً بسبب الفشل في الترتيب لتسليمه إلى الناس بكفاءة. كما فشلت الإدارة في تقديم رسائل متسقة حول الحاجة إلى أقنعة الوجه، ولم تضمن حصول العاملين الطبيين على معدات الوقاية الكافية ولم توفر الدعم الفيدرالي الأساسي لتطوير اختبارات فعّالة.

أدى ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى هبوط شعبية ترمب حيث أظهرت استطلاعات الرأي هبوطاً في تأييد سياسات ترمب خاصة فيما يتعلق بسياساته لمواجهة جائحة كوفيد



وقد أسهم ذلك بلا شك في سقوطه في الإنتخابات في مواجهة نظيره الديمقراطي جو بايدن فقد بنى ترامب شعبيته، خلال فترة حكمه، على إنجازات اقتصادية؛ حيث شهدت البلاد في عهده ازدهاراً اقتصادياً كبيراً، وتراجعاً لنسب البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. ولكن سياساته التي تسببت بأن تصل نسبة وفيات الأمريكيين إلى 20% من إجمالي وفيات العالم وصدامه مع المؤسسات الأمريكية المختصة بل ومع أقرب مستشاريه بسبب تصريحاته الشعبوية وممارساته اللاعقلانية ما تسبب في أزمة اقتصادية كبيرة بالبلاد كانت كفيلة بسقوطه في الانتخابات الأمريكية الأخيرة.
